

تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة... آفاق وتحديات.
(الجزائر نموذجا)

كرمي مليكة *

Abstract:

In response to all the economic problems generated by The current situation almost countries was obliged to follow a new economic policy by getting rid the barriers between countries and liberalizing foreign trade.
The formation of large economic coalitions implies a strong collaboration within World Trade Organization and other international institutions.

Keys word :rid of barriers, economic centers, World Trade Organization.

Résumé :

Devant toutes les problèmes économiques qui se sont imposé, le monde a été obligé de suivre une nouvelle politique économique en se débarrassant des barrières entre les pays surtout en misant sur la libéralisation du commerce extérieur.
La tendance de la formation de grandes agglomérations économiques mise sur la collaboration de l'organisation mondiale du commerce et d'autres institutions internationales.

Les mots clés : commerce extérieur, agglomérations économiques, organisation mondiale de commerce.

* أستاذة مساعدة، جامعة البليدة 2.

الملخص:

أمام الضغوطات الاقتصادية التي تفرضها الأوضاع الراهنة، أجبر العالم على اتباع سياسة اقتصادية جديدة بإسقاط حاجز المسافة بين الدول والقارات، وذلك عن طريق تحرير التجارة الخارجية وتزايد حركة انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة والمعلومات والتكنولوجية. إن الاتجاه نحو تكوين كتلتا اقتصاديات عملاقة يتطلب التعامل خاصة مع منظمة التجارة العالمية وإدارة النظام التجاري الدولي وتقويته إلى جانب المؤسسات الدولية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الخارجية، التكتلات الاقتصادية، منظمة التجارة العالمية.

مقدمة:

في ظل المتغيرات الكبيرة التي شهدها العالم مؤخراً على المستوى الاقتصادي والسياسي وفشل النظرية الاقتصادية الاشتراكية يلاحظ توجه كثير من دول العالم إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر وتحرير التجارة الخارجية وما ترتب على ذلك من إنشاء لمنظمة التجارة العالمية. إلا أن بعض الدول النامية ومنها العربية مترددة في الانضمام لهذه المنظمة الجديدة، وذلك بسبب الخوف من أثر تحرير التجارة على اقتصادها القومي، وكذلك فإن تحرير التجارة قد يؤدي إلى انخفاض إيرادات التعريفات الجمركية لهذه الدول. إن تطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية تحيطه أيضاً كثير من التخوفات والشكوك خاصة وأن إنشاء هذه المنظمة يأتي في وقت يشهد فيه العالم قيام التجمعات والتكتلات الاقتصادية بين الدول الكبرى مثل مجموعة الوحدة الأوروبية والنافتا، مما سيؤدي إلى التمييز بين الدول في المعاملات التجارية وتزايد تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مما سينعكس سلباً على الدول النامية خارج هذه التكتلات. والجزائر كواحدة من الدول النامية تسعى لأن تواجه هذا الاتجاه المتنامي للعملة وتتعامل مع آلياته بما يكفل لها حسن التوقع والتكيف لضمان مصالحها الوطنية، وعليه نطرح التساؤل التالي: كيف للدول النامية عموماً والجزائر على الخصوص أن تواجه تحرير تجارتها في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟

الفرضيات: من خلال الإشكالية السابقة نضع بعض الفرضيات ومنها:

- 1- التجارة الخارجية عامل مهم في توسيع التخصص والتقسيم الدولي للعمل، وبالتالي تحقيق المزيد من المكاسب؛
- 2- المنظمة العالمية للتجارة هي الإطار المؤسسي لتسيير وإدارة السياسات التجارية الدولية؛
- 3- تحرير التجارة الخارجية ضرورة لمواكبة سيولة الاقتصاد العالمي.

1) أثر انضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC:

ان أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية، وهذه المميزات تتفق مع ما تدعو اليه منظمة التجارة العالمية وتتناسق مع معطيات النظام الجديد، الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وقواعده على الاقتصاد العالمي. 1

كما أن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة جاء ثمرة للأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينيات، والمتمثلة في العولمة وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة، وسعي دول الشمال الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركاتها وفروعها المنتشرة في أنحاء العالم.

1-1) التحولات الرئيسية للاقتصاد العالمي تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة:

تهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية والإسهام في حل المشاكل والمنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية. وقد شهد المجتمع الدولي اهتماماً متزايداً بالتحولات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي، بعد أن تسارعت وتيرتها، وذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تعتبر أداة ووسيلة لها أهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية وبالتالي إسهامها في توسيع الاقتصاد أو كما يصطلح عليه بـ "عولمة الاقتصاد".

2-1 - مساهمة الاقتصاديات النامية في التجارة العالمية:

وجدت الدول النامية في منتصف الثمانيات جميعها مضطرة إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فقد تميز الاقتصاد النامي بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي لعب فيها الإستعمار دوراً أساسياً في تكوينها ومنها ما هو نتاج استعمار حالي بطرق ووسائل جديدة، نذكر منها ما يلي :

1-2-1 - عدم استقرار أسعار الصادرات:

ان خطورة تقلبات أسعار الصادرات لا تقف عند ظهور عجز في ميزان المدفوعات بل يمتد أثرها إلى متغيرات اقتصادية هامة مثل: مستوى الدخل الوطني ومستوى التشغيل والإستهلاك والإدخار والإستثمار، اضافة إلى تأثير ذلك على طاقة الدولة على الإستيراد اذ من المعلوم أن قدرة الدولة على الإستيراد تتوقف في المدى الطويل في قدرتها على التصدير.

تؤدي حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات وذلك استجابة للضرورة التنموية لإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات. ان انخفاض الأسعار الدولية للمواد الأولية وضعف المرونة السعرية لجانب الطلب والعرض تؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات في البلدان النامية وبالتالي إلى عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

1-2-2 - انخفاض معدل التبادل الدولي:

يعرف معدل التبادل الدولي بأنه تلك النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات، فاذا انخفضت هذه النسبة في الدول النامية معناه — مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة — تحويلاً للدخل منها إلى الدول المتقدمة. ويمكن تلخيص أسباب تدهور التبادل الدولي للدول النامية فيما يلي:

- مرونة الطلب على السلع الأولية؛
- ان تماثل صادرات الدول النامية أدى إلى المنافسة الشديدة فيما بينها، مما يؤدي إلى تخفيض اسعارها؛
- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة يؤدي حالا إلى انخفاض الأسعار، بينما سوق السلع الصناعية أقل تنافس وبمقدور المنتجين التأثير على الأسعار. وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 01 " التغير في معدلات التبادل الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية في الفترة 1992-2000 " الوحدة: النسبة المئوية

	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
الدول المتقدمة	-	0.8	1.2 +	-0.6	0.4	-	0.1	0.6	0.8	
الدول النامية	1.6	1.1	-3.8	-1.3	-0.5	2.8	-0.1	-2.6	-2.8	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 87.

العمودان الأخيران مصدرهما: IMF, World Economic Outlook , Washigton, May1999, p167.

من خلال الجدول فإن معدلات التبادل التجاري بالنسبة للدول المتقدمة سجلت أعلى معدل لها عام 1998 حيث بلغ 1.2% بينما استمر في التدهور بالنسبة للدول النامية حيث بلغت أقصى نسبة تدهور بقدر (3.8-) % في سنة 1998. ويرجع السبب في ذلك إلى انكماش التجارة في آسيا التي تمثل أحد المحركات الأساسية للطلب العالمي من جهة ، وإلى تدني أسعار النفط (صادرات الدول النامية) من جهة أخرى. كما تلعب الدول النامية دوراً محدوداً في التجارة العالمية مما يجعل تجارتها عرضة لتأثيرات مختلفة أهمها:

✚ التقلبات في أسعار المواد الأولية: قد ظلت الاتفاقات الدولية لتثبيت أسعار السلع الأولية لأكثر من 10 سنوات منذ 1974 محور السياسات الدولية للسلع الأولية لكنها اتفقات لم تعرف نجاحاً في احسن الظروف³ وبالرغم من سعي الدول النامية لإقامة تكتلات لمواجهة هذا الواقع الا ان الدول الصناعية استطاعت ان تجد لها منتجات احلال؛

✚ أثر المفاوضات الدولية: حيث أن جولة أورجواي قد أسفرت عن مجموعة من التدابير ليست في صالح الدول النامية وأهمها:

أ. الغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، مما سيؤدي إلى ارتفاع اسعارها، وبالتالي ارتفاع الفاتورة الغذائية للدول النامية؛

ب. الغاء العمل باتفاقية "لومي" التي كانت تستفيد منها الدول الأكثر فقراً، حيث كانت تستفيد من مزايا تفضيلية تمكنها من الدخول للأسواق الأوروبية؛

✚ الاتفاقية حول الملكية الفكرية والخدمات: يجعل الدول النامية غير قادرة على الحصول على التكنولوجيا بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير في هذه الدول وستجد نفسها محيرة على تحمل تكاليف باهظة للحصول على هذه التكنولوجيات؛

1-3-1- اشكالية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC:

1-3-1- اشكالية الانضمام:

تعتبر منظمة التجارة العالمية الحلقة الأخيرة - حتى الآن - في منظومة الاقتصاد العالمي المعاصر الذي يتميز بهيمنة النظام الرأسمالي، وبناءً على ذلك تعتبر مسألة العضوية في هذه المنظمة من المشاكل المطروحة التي تواجهها الدول.

وتملي البلدان الصناعية المهيمنة على بعض الدول التي ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية أن تستوفي جملة من الشروط اللازمة لذلك، نذكر منها:

- اقامة نظام ديمقراطي؛
- حماية الملكية الفكرية؛
- اجراء إصلاحات جوهرية في انظمتها القانونية بشكل يتطابق مع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعددة؛

ان استفادة الدول من النظام التجاري تختلف تبعاً لدرجة تقدمها الاقتصادي وإمكاناتها المالية والتكنولوجية ، وعليه فان هذا النظام لم يقيم على اعتبارات عادلة بل قام على المنافسة الحادة في جميع الميادين، ولم يقيم على المساواة وقام على استمرار هيمنة الدول الصناعية على الاقتصاد العالمي.

1-3-2- تأثير تحرير التجارة العالمية:

منحت الاتفاقية متعددة الأطراف فترة انتقالية للدول النامية لمساعدتها على تنفيذ الالتزامات الناجمة عن هذه الاتفاقية، فالمبدأ العام اذن هو الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية، والذي يعني استعداد تلك الدول بعد انقضاء الفترة الانتقالية، لتحمل جميع الالتزامات التي تتحملها الدول الصناعية، ولكن على خلاف الاتفاق العام لاتفاقية الجات لا يقتصر التنظيم الجديد على تجارة السلع فقط بل امتد ليشمل ايضاً تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. عرفت سنة 2001 انخفاضاً في قيمة الصادرات السلعية العالمية ، حيث قدر هذا الانخفاض بـ 4% أي ما قيمة 6 بليون دولار، اذ يعتبر أكبر انخفاض سنوي سجل منذ سنة 1982، وقد شمل هذا الهبوط قيمة في أهم مجموعات الإنتاج ، كالإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي والمنتجات المصنعة ، كما عرف تبادل الخدمات تذبذباً هو الآخر، حيث وصل عام 2000 إلى 1%، اي انخفاض إلى 1.4 مليار دولار وهو الانخفاض الذي لم يسجل منذ 1983 حسب التقرير السنوي للمنظمة العالمية للتجارة.

أولاً : تجارة السلع:

تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحويل القيود الكمية (كمنع دخول السلع وأنظمة الحصص) التي تراكمت منذ فترة طويلة إلى رسوم جمركية، وعلى هذه الدول أن تضع حداً أعلى للرسوم الجمركية المفروضة على السلع، ولا يجوز هذا الحد لاحقاً الا في حالات مكافحة الإغراق.

وتذكر تقارير منظمة التجارة العالمية أن جولة أورجواي أدت إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بنسبة 38% في الدول الصناعية و 19% في الدول النامية،⁴ والشيء المهم هنا هو تأثير هذا الهبوط في التجارة العالمية وبالتالي على الاقتصاديات النامية ، فالمعدل العام

لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية ضعيف جداً حتى قبل أوروغواي ، في حين أن هناك ضرائب أخرى مطبقة في هذه الدول أعلى بكثير من الرسوم الجمركية تفرض على الواردات من الدول النامية ، ولم تستطع هذه الدول بسبب ضعفها التفاوض مع الدول الصناعية بشأن تقليصها.

وكان تقليص المعدل العام في الدول الصناعية ناجم أساساً على إلغاء الرسوم المفروضة على واردات سلع محددة كالمعدات الطبية والأدوية، ولعب الأطفال... الخ ، ويتم الجزء الأكبر من تجارة هذه السلع بين الدول الصناعية ، وتقرر هذا الإلغاء بموجب اتفاق تم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فمن الناحية النظرية يمكن للدول النامية الاستفادة من هذه الاتفاقات لكن عملياً لا تنتج هذه الدول تلك السلع إلا بكميات محدودة ، بالإضافة إلى عدم قدرتها على المنافسة بسبب ضعف جودتها.

ثانياً: صناعة النسيج والملابس:

قبل جولة أوروغواي كانت الدول الصناعية تفرض قيوداً كمية على وواردها من المنتجات والملابس الجاهزة بموجب ما يسمى باتفاق الألبان لعام 1974. وكانت الغاية منه حماية منتجاتها من منافسة سلع البلدان النامية ، حيث أضر الاتفاق بمصالح هذه الأخيرة، كما أدى إلى استياء المستهلكين أصحاب الدخول الضعيفة في الدول الصناعية بسبب ارتفاع أسعار الملابس والمنسوجات ، لذلك قررت هذه الدول في جولة أوروغواي التنازل عن اتفاق الألياف فحل محله الاتفاق متعدد الأطراف حول المنسوجات والملابس ، ولكن الاتفاق الجديد لم يحرر تجارة هذه السلع كلية ، بل يتعين المرور بأربع مراحل مدتها 10 سنوات يتم خلالها وعلى التوالي تحرير 16% و 17% و 18% و 19% من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع⁵.

وهناك جهاز تابع لمنظمة التجارة العالمية يشرف على هذه المراحل ويضع تقرير عن كل مرحلة. في فبراير 1998 قام الجهاز بدراسة نتائج المرحلة الأولى من الاتفاق الجديد برز فيه تدمير البلدان النامية التي تؤكد أن الالتزامات المتفق عليها في جولة أوروغواي لم تنفذ بصورة مقبولة ، كما أن تحرير جزء من واردات المنسوجات والملابس أدى تلقائياً إلى ارتفاع الرسوم الجمركية تحت غطاء مكافحة الإغراق أو ضرورة الإجراءات الوقائية.

ثالثا: المنتجات الزراعية:

تحت غطاء الجات GAAT كانت تجارة هذه المنتجات تتسم بكثرة القيود الكمية وارتفاع الرسوم الجمركية ، وبات من الضروري وفق التنظيم الجديد المنبثق عن جولة أوروغواي إلغاء هذه القيود وتعويضها برسوم جمركية حسب تقارير منظمة التجارة العالمية 30% من تلك القيود تحولت إلى رسوم بعد سنة واحدة من إنشاء المنظمة ⁶.

و يحق لأية دولة منع استيراد بعض المواد الزراعية لأسباب صحية شرط أن يستند هذه المنع على معطيات علمية والا يطبق على سلعة دولة دون أخرى.

نصت المادة الثامنة من الاتفاق متعدد الأطراف حول تجارة المنتجات الزراعية "على ضرورة تقليص الدعم المقرر للصادرات الزراعية ، لأنه يخل بشروط المنافسة التي تقوم عليها النظام التجاري العالمي. وتقليص الإعانات يعني زيادة كلفة الإنتاج وما يترتب عنها من ارتفاع أسعار السلع الزراعية عند تصديرها ، فيتضرر المستهلكون أصحاب الدخول الضعيفة في الدول المستوردة وعلى راسها الدول النامية".

على صعيد منظمة التجارة العالمية لا توجد معالجة حقيقية لهذه المشكلة . ويتضح ذلك في الاتفاق متعددة الأطراف حول الإجراءات المتعلقة بالآثار السلبية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية على البلدان النامية ، يدعو هذا الاتفاق الى ضرورة تقديم المساعدة اللازمة لمواجهة هذه المشكلة. لأنه على هذا الأساس سوف يفضى هذا التحرير إلى تفاقم المديونية الخارجية بسبب تزايد القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي وإلى تزايد التبعية الغذائية الخارجية.

رابعا: تجارة الخدمات:

أصبحت الخدمات تحتل مركزاً مهماً في التجارة العالمية، وكتجارة السلع تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارة الخدمات، فقد بلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا 939 مليار دولار ، كما لهذه الدول أهمية مماثلة في الاستيراد في حين لا تتجاوز صادرات الدول الأفريقية 30 مليار دولار أي 2.1% فقط من صادرات الخدمات في العالم ، وتبلغ وارداتها 38 مليار دولار أي 2.7% من الواردات العالمية، لا تتعدى صادرات وواردات هذه البلدان ثلث تجارة الخدمات اليابانية.

وقد تم إدراج الخدمات في التنظيم التجاري العالمي مع بداية جولة أوروغواي عام 1986 بإقتراح من الولايات المتحدة بمساندة المجموعة الأوروبية وقد واجه هذا الإقتراح معارضة شديدة من قبل الدول النامية ، كما ظهرت خلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن تحرير بعض الخدمات⁷.

خامساً : حقوق الملكية الفكرية:

ترجع فكرة حماية هذه الحقوق إلى اتفاقية باريس 1967 الخاصة بحقوق الملكية الصناعية واتفاقية بيرن لعام 1971 التي تتناول حقوق التأليف كما توجد مؤسسة عالمية متخصصة ، وهي المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي انشئت عام 1967 مهمتها تطبيق هاتين الاتفاقيتين وتضم 157 دولة⁸.

لكن اطارها القانوني لا يسمح بإحترام تلك الحقوق بفاعلية ، على الجوانب الفنية البحتة ولا يشمل علاقة هذه الحقوق بالتجارة العالمية. وتحت ضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ورغم معارضة غالبية البلدان النامية انتقلت أحكام الاتفاقيتين مع بعض التعديلات إلى جولة أوروغواي فظهر الاتفاق متعدد الأطراف حول حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة. وحسب هذا الاتفاق يتعين اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية الملكية الفكرية خلال سنة واحدة في الدول الصناعية وخمس سنوات في الدول النامية وإحدى عشر سنة في الدول الأقل نمواً واعتباراً من سنة 1995.

2- الجزائر وتحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لقد أحدثت الأزمة البترولية لعام 1986 هزة عنيفة في الاقتصاد الوطني أدت إلى هبوط معدلات التبادل ودخل الصادرات من المحروقات بحوالي 50% مما أدى إلى عجز ميزان المدفوعات وإلى أزمة مديونية حادة، وفي مواجهة هذه الأزمة ، اتخذت السلطات الجزائرية مبادرة كبرى للإصلاح خاصة في أوائل عام 1994 بمساندة ترتيب توصلت إليه مع صندوق النقد الدولي؛ بالإضافة إلى برنامج شامل لإعادة جدولة ديونها.

وقد استهدف البرنامج فيما يتعلق بالقطاع الخارجي خفض خدمة الدين إلى مستوى قابل للاستمرار وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات سنة 1998، وقد تم إتباع سياسات اقتصادية محددة تضمنت ما يلي⁹:

◆ تحرير الأسعار ونظامي الصرف والتجارة؛

◆ إتباع سياسة مالية متشددة؛

◆ القيام بإصلاحات هيكلية لإنشاء آليات السوق وتحقيق استجابة العرض؛

وقد شمل برنامج الإصلاح هذا، والذي بدأ تنفيذه عام 1994 تدابير واسعة لتحرير التجارة، وقد نفذت عملية ازالة القيود التي بدأت في أبريل 1994 على مراحل¹⁰

● الغيت القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بالنقد الأجنبي الخاص

للمستورد- باستثناء السيارات الخاصة حتى نهاية 1994؛

● تم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة؛

● أزيلت الحدود الأدنى المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين؛

● خفضت الحماية الجمركية، وكذلك الحدود القصوى للتعريفية الجمركية عن الواردات.

ونتيجة تحرير التجارة، ارتفعت الواردات بشدة عام 1994 في حين هبوط في الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع الاستثنائي للانتاج الزراعي المحلي؛ وكذا تعرضت المؤسسات العامة لصعوبات فيما يخص الحصول على التمويل الأجنبي حيث تزايدت المنافسة عليها. وقد استمر ضغط هذه القوى في خفض نمو الواردات عام 1997 رغم حدوث تغير أساسي في ميل الاقتصاد الوطني للاستيراد بفعل برنامج التصحيح، وقد تقرر بعدها تطبيق تخفيضات جمركية جديدة بموجب اتفاق تحرير التجارة الذي سيدور التفاوض بشأنه مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دخول الجزائر كعضو في منظمة العالمية للتجارة.

2-1- مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بقيت الجزائر عضواً ملاحظاً في الـ GAAT منذ 1964 ولم تقدم أي مبادرة للانضمام إلى الاتفاقية فقد كانت الدولة تجسد احتكار التجارة الخارجية اضافة إلى ذلك استبعاد المنتجات

النفطية - التي تمثل 96% من صادرات الجزائر - من مفاوضات ال GAAT، وبالتالي تأخر انضمام الجزائر إلى هذه الاتفاقية في البداية والمنظمة العالمية للتجارة حالياً. وبتسأل الآن عن مدى قدرة الجزائر على التكيف مع شروط وأحكام المنظمة العالمية للتجارة ؟ دخلت الجزائر مرحلة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة حديثاً بعد مشاركتها في معظم الدورات التي تلت اتفاقية الجات بما في ذلك حضورها في دورة أوروغواي بصفتها عضو ملاحظ، إضافة إلى مصادقتها على العقد النهائي في مراكش ، وكان ذلك تعبيراً عنها على الرغبة في الانضمام إلى المنظمة. وفي شهر جوان 1996 قدمت الجزائر رسمياً طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث قبل طلبها وكان عليها إجراء مفاوضات متعددة وثنائية الأطراف.

2-1-1- المفاوضات متعددة الأطراف:

في المفاوضات متعددة الأطراف يشارك جميع أعضاء المنظمة حيث يتم خلالها دراسة نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة الطالبة للانضمام والبحث في مدى استيفائها لشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إذ تعد حكومة الدولة تقريراً عن السياسات التجارية وفقاً لنموذج سكرتارية منظمة التجارة العالمية، حيث تتم مناقشة عامة مرة على الأقل في اجتماع عام يضم كافة الأطراف المتعاقدة، حيث تطرح أسئلة مختلفة كتابية وشفوية على الدولة الطالبة وتكون الإجابة عنها بكل شفافية وتكون هذه الأسئلة مركزة في الغالب على نظام الأسعار، ميزان المدفوعات ، التعريفات الجمركية، المبادلات التجارية، الدعم الموجه لبعض القطاعات خاصة القطاع الزراعي.

وقد اشتملت مفاوضات المنظمة مع الجزائر على 174 سؤالاً، طرحتها مختلف الدول الأعضاء والتي كان عددها 131 دولة وقد طرحت الاستفسارات من الدول التالية:¹¹

- الاتحاد الأوروبي: 123 سؤالاً متعلقة بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري وتضمن حماية الملكية، تأسيس الشركات، النظام الجمركي والمصرفي وغيرها.
- سويسرا: 33 سؤالاً كانت تدور حول الأنظمة الضريبية الجزائرية ونشاطات البنوك والتأمينات وانتقال رؤوس الأموال وشروط تأسيس مؤسسات وفروع البنوك التجارية.
- اليابان : 9 أسئلة.

- استراليا: 8 أسئلة دارت في مجملها حول نظام التجارة الخارجية ونظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية والأسواق.
- اسرائيل: بسؤال واحد كان حول التزام الجزائر بقرار المقاطعة الذي أقرته جامعة الدول العربية ضد اسرائيل أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية، وهل تستطيع الجزائر تحديد النظام التجاري الذي تطبقه على هذا البلد.
- ثم تلتها مجموعة أخرى من الأسئلة كان عددها 170 سؤالا، حيث كانت مطروحة في هذه المرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وكان الغرض منها هو معرفة امكانيات وآفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- وكانت الإجابة عن هذه الأسئلة من طرف لجنة وزارية مشتركة كلفت بتحضير ومتابعة المفاوضات يترأسها وزير التجارة والتي تتكون من 22 عضواً من الوزارات والمؤسسات التالية: وزارة / العدل، المالية، الصناعة واعادة الهيكلة، الزراعة، الصيد، البريد والمواصلات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة والحرف التقليدية، النقل والتخطيط.
- مؤسسة / بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، المعهد الجزائري للتقييس والحماية الصناعية (INAPI)، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل.
- ثم أعقبت المجموعتين الأوليتين من الأسئلة مجموعة ثالثة تتكون من 121 سؤالا وكانت صادرة أساساً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد عقد أول اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الجزائر على مستوى منظمة التجارة العالمية ما بين 22 و 23 أفريل 1998 بجنيف برئاسة الأرجنتين¹² تمت الإجابة خلالها على بعض الأسئلة وترك الباقي للإجابة الكتابية.

2-1-2- المفاوضات ثنائية الأطراف:

ويتم التحضير لهذه المفاوضات من خلال عمل اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالتحضير ومتابعة المفاوضات. وبعد اختتام اجراءات الانضمام تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الانضمام تقريراً نهائياً حول كل مجريات المفاوضات إلى المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة وتتم المصادقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء ويدخل بروتوكول الانضمام حيز التنفيذ بعد 30 يوماً من قبوله من طرف الدولة المعنية بالانضمام¹³.

2-2- الالتزامات والحقوق المترتبة عن انضمام الجزائر إلى OMC:

ان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يترتب عنه الوفاء بمجموعة من الالتزامات والحصول على مجموعة من الحقوق. ففي جانب الالتزامات ، تلتزم الدولة بحرية المنافسة وبعدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطني أو الأجنبي أو بين الإنتاج الوطني والأجنبي ، أيضا عليها أن تتخلى عن دعم الصادرات، وتجنب سياسة الإغراق ، بالإضافة إلى الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية والكمية وأخيراً قبول التقييد الكمي في حالات استثنائية بغرض حماية ميزان المدفوعات وتقديم معاملة تفضيلية للدول النامية.

أما جانب الحقوق فان التزام الأطراف الأخرى أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي شملتها الاتفاقيات ، أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل نفسها حقوقاً لباقي الدول الأعضاء.

كما أن للدولة العضو حق المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عن المصالح التجارية التي تهم تلك الدول، وصياغة الاتفاقيات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.

2-3- مخلفات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

سنحاول هنا إبراز آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعلى ما يحدثه من تغييرات وتحولات على مجمل القطاعات الوطنية ، وسوف نتعرف عن هذه الآثار من خلال التعرض لكل قطاع ومكانته في الاقتصاد الوطني ومدى تأثير انضمام الجزائر إلى ال OMC على هذه القطاعات.

2-3-1- القطاع الزراعي:

يحتل قطاع الزراعة أهمية نسبية في الاقتصاد الجزائري، حيث تعتبر الجزائر من أولى الدول المستوردة للغذاء ومصدرة لبعض المحاصيل الزراعية.

وفيما يخص القيود الجمركية تشترط المنظمة العالمية للتجارة على الدول الأعضاء إلغاء كل القيود على وارداتها الزراعية واستبدالها برسوم جمركية ، وعليه فان انضمام الجزائر إلى المنظمة يترتب عنه انعكاسات سلبية مباشرة على القطاع الزراعي نظراً لإلغاء الدعم على السلع الزراعية ، اذ يؤدي إلغاء سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الغذائية إلى

ارتفاع أسعارها وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد تلك المنتجات ، وهو ما يشكل عبأ على ميزان المدفوعات.¹⁴ حيث سجلت الصادرات الغذائية انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2007-2012، وخاصة سنة 2009، نتيجة آثار وتبعات الأزمة المالية والغذائية على مستوى الدول النامية وخاصة الفقيرة ، مع التذبذب الملحوظ في نفس الفترة ، ثم بدأت في الارتفاع ، لكنه متواضع ، حيث تبقى ضعيفة مقارنة بالصادرات الإجمالية طوال خمس سنوات، التي لم تصل إلى نسبة 1%، فهي لا تمثل من الصادرات الإجمالية: 0,31%، 0.39 %، 0.46 %، 0.85 %، 0.84 % للسنوات 2007، 2008، 2009، 2010، 2011. على التوالي، كما هو معلوم أن أهم منتج موجه للتصدير هي التمور والخمور، لكنها شهدت انخفاض في الفترة الأخيرة ، حيث أن إنتاج التمور يوجه للسوق المحلية لأنه أكثر استهلاكاً عند الجزائريين، وبالتالي معدل الصادرات لا تمثل نسبة عالية، بل ظلت تتراوح ما بين 2% و 3% في الفترة 2000-2006 ، وهذا بسبب الخلل الموجود بين المنتجين والمصدرين، أما الخمور فكانت وارداتها منخفضة منذ السبعينات، حيث تراوحت ما بين 0% و 1,2%، إلا في سنة 1999 و 2003 التي ارتفعت إلى أكثر من 10%، ويفسر هذا الارتفاع بسبب الطلب على النوعية الجيدة من أوروبا لتلبية فئة معينة من الزبائن¹⁵. كما أن قيمة الصادرات بقيت بملايين الدولارات فقط، في حين أن الواردات قيمتها بملايير الدولارات.¹⁶ كما هو في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02 : "تطور الواردات والصادرات الفلاحية والغذائية خلال الفترة 2007-2013 "

الوحدة : مليون دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
الصادرات الغذائية	916	124	116	307	355	313	287
نسبة من الصادرات	0.31	0.39	0.46	0.85	0.84	0.42	0.68
الواردات الغذائية	4.954	7.813	5.863	6.058	9.850	8.983	6.134
نسبة من الواردات	18.05	26.50	14.92	15.06	20.85	19.19	19.08

Source: M.A.D.R/D.S.A.S.I/S.D.S.A, Statistique agricole-commerce extérieur agricole (Evolution des échanges extérieurs globaux) de les années 2007, 2008, 2009,2010.

*فيما يخص سنة 2013، الإحصائيات حتى شهر نوفمبر (السداسي الأول=5049 مليون\$ + من أوت حتى نوفمبر=43725 مليون\$). أما الصادرات، نفس العملية، السداسي الأول =251 مليون\$ + 32 مليون\$ من أوت حتى نوفمبر=283 مليون\$. والسبب في ارتفاع الواردات يرجع إلى العجز في الإنتاج الفلاحي المحلي الذي لا يلبي طلب المستهلكين الذين يتزايدون من سنة لأخرى نتيجة للنمو السكاني المتزايد، ومن بين أهم المواد الغذائية الأكثر استهلاكاً هي الحبوب والحليب، حيث شهدت ارتفاع في وارداتها خلال الفترة 2007-2013، وبالتالي كان نصيب الفرد من الواردات الغذائية يرتفع من سنة لأخرى، حيث انتقل هذا النصيب من 137 دولار سنة 2006 إلى 176 دولار سنة 2007 إلى 205 دولار سنة 2008¹⁷.

2-3-2- المنسوجات والملابس:

تشير التقديرات إلى أن الغاء القيود على تجارة المنسوجات والملابس تؤدي إلى زيادة صادرات الدول النامية بانتهاء السنوات الإنتقالية بنسبة 135% للمنسوجات ونسبة 78% للملابس

وهذا يخص البلدان المصدرة، اما عن الجزائر والتي تعد مستورداً هاماً لكل من المنسوجات والملابس فانه بفعل المنافسة الشديدة للمنتجات الأجنبية فإن الصناعة المحلية الناشئة لن تقوى على مجابهة السوق حتى مع تطبيق فترة انتقالية اذ انها غير مؤهلة لمنافسة صناعة البلدان حديثة العهد بالتصنيع (دول جنوب شرق آسيا)، أو غيرها من البلدان على الأقل من جانب التكلفة.

3-2-3- الخدمات:

ان تجارة الخدمات لا تمثل الا 20% من اجمالي التجارة الدولية لكن نموها يقدر بضعف نمو التجارة في السلع خاصة بعد عقد الثمانينات ونظراً لأهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد وأثره الإيجابي على ميزان المدفوعات لا بد من الاهتمام بهذا القطاع و إعطاء الإتفاق الدولي متعدد الأطراف في مجال الخدمات مكانته لأنه يتيح للاقتصاد الوطني الوصول إلى مراكز المعلومات المتعلقة بانشطة وتجارة الخدمات وقنوات الاتصال للحصول على كافة النظم والقواعد التي تطبقها الدول الأخرى في مجال تجارة الخدمات.

كان¹⁸ لنمو قطاع الخدمات دوراً في رفع معدل نمو "PIB" خلال فترة تطبيق البرنامجين، وبالخصوص خدمات الإدارات غير العامة بنسبة 7.8% و 8.8% لسنتي 2008-2009 ، ووصلت النسبة إلى 20.1% سنة 2012 حيث يعتبر هذا من نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو، وكذا تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص، من خلال سعيه إلى تطوير قطاعي النقل والاتصال، كما ادت الزيادة في حجم الواردات والمبادلات التجارية، مما له أثر ايجابي على اداء هذا القطاع.

3-2-4- الملكية الفكرية:

تعد اتفاقية الملكية الفكرية حديثة العهد بمفاوضات تحرير التجارة وقد تمت الموافقة عليها بعد الحاح من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لتأمين حماية كافية للتكنولوجيا وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية خاصة بعد انتشار عمليات التقليد من قبل عدد من الدول النامية الراغبة في النمو¹⁹ . ويخلف هذا الإجراء صعوبة في التوصل إلى التكنولوجيا المتقدمة.

2-4- إيجابيات وسلبيات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

ان انضمام الجزائر في الوقت الراهن للمنظمة العالمية للتجارة ينجر عنه مكاسب وأضرار شأها في ذلك شأن الدول النامية الأخرى، التي تعاني من ضعف في اقتصادياتها مقارنة بالدول المتقدمة وسنحاول إدراج هذه الإيجابيات والسلبيات في النقاط التالية:

■ إن انضمام الجزائر في الوقت الراهن للمنظمة العالمية للتجارة يتم بناءً على الإصلاحات الاقتصادية من طرف الجزائر، ضمن خطوات الانتقال إلى اقتصاد السوق والتي ستعزز قدرة الجزائر على مواصلة إصلاحها²⁰؛

■ إن استجابة الاستثمارات الأجنبية لمتطلبات الاقتصاد الجزائري مرهونة باعتماد القواعد الجديدة للتجارة الدولية المنشقة عن جولة أوروغواي بعد التوقيع على الاتفاقيات الجديدة في مراكش، وبالتالي لا تستطيع الجزائر دعوة رؤوس الأموال الأجنبية دون أن تسمح للمستثمرين الدخول في انظمة التفضيل التجاري، أي تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية؛

■ إن إلغاء الدعم الزراعي وتطبيق برنامج الإصلاح الزراعي في الدول الصناعية المتقدمة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية عموماً والسلع الغذائية على وجه الخصوص²¹؛ وهو ما سيثقل الفاتورة الغذائية للجزائر باعتبارها مستورد صافية للغذاء؛

■ ان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني أنها ستقبل باجراء تنازلات جمركية، وهذا يعني تراجعاً في إيرادات الخزينة العامة مما يستوجب تعويض هذه الخسارة بزيادة الصادرات؛

■ اجابت الجزائر في اطار مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على 1.933 سؤال يتمحور أغلبها حول معلومات تتعلق بالقوانين والتنظيمات التجارية سارية المفعول وكذا بتوضيحات فيما يخص نظام التجارة الخارجية الجزائرية.

يتضح لنا أن الجزائر تأخرت في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ذلك أنها قدمت طلب الانضمام في عام 1996، الا انه حتى 2007 لم يتم التوصل إلى الانضمام بعد مرور 11 سنة كاملة عن تقديمها لطلب الانضمام قد يكون السبب الرئيسي لهذا التأخير هو العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر والتي أدت إلى حالة عدم الاستقرار في جميع المجالات²².

عقدت الجزائر اجتماعات ثنائية مع 13 بلداً وتم التوقيع على اتفاقات ثنائية مع كل من كوبا والبرازيل والأوروغواي وسويسرا وفنزويلا والارجنتين، ويشار إلى أنه من المقرر عقد الجولة 12 من مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة شهر فبراير 2016 بجنيف سويسرا²³.
رغم كل هذا إلى أن الفريق الجزائري المفاوض قد خطى خطوات هامة نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ولم يبق أمامه إلا القليل²⁴.

الخلاصة:

تعتبر نهاية القرن العشرين منعطفاً تاريخياً تميز باستكمال حلقات النظام الاقتصادي العالمي مع قيام منظمة التجارة العالمية بعد جولات عديدة امتدت من عام 1947 إلى عام 1994 عقدت خلالها ثماني جولات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية ، كان آخرها جولة الأوروغواي التي دامت ثماني سنوات من عام 1986 حتى عام 1994 وأثمرت ميلاد منظمة التجارة العالمية. وفي إطار هذه المنظمة والمفاوضات التي سبقتها، توسعت العلاقات التجارية الدولية وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمي نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول وزيادة تدفق رؤوس الأموال.

من النتائج المتوصل إليها :

- + يسمح الإتفاق لأي دولة نامية بإتخاذ إجراءات وقائية لحماية قطاعات الخدمات التي إلتزمت بتحريرها؛
- + الهدف الرئيسي الذي تقوم عليه المنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري العالمي؛
- + بإمكان الجزائر من خلال موقعها كدولة نامية الإستفادة من الإستثناءات التي تتيحها الإتفاقية للدول النامية والمتمثلة في القيود غير التمييزية والمؤقتة على ميزان المدفوعات وفترات السماح التي تقيد حماية الإستثمارات المحلية في هذا القطاع والتي تصل إلى أكثر من 10 سنوات؛

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها:

العمل على تشجيع الصادرات وتنويعها من خلال تشجيع الاستثمارات الموجهة للتصدير، والقضاء على كل العراقيل والتحول من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة تنمية الصادرات؛

على الجزائر الاهتمام بجدية بموضوع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وإيجاد سبل للتخفيف من حدة الآثار السلبية والاستفادة من الفرص التي تمنحها المنظمة، ولا يفوتنا أن نشير إلى الإمتيازات التي ستتحقق في المدى الطويل، لذا يشكل الانضمام تضحية بالحاضر من أجل مستقبل زاهر.

الهوامش والمراجع:

1. المصطفى ولد سيدي محمد، "تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي"، تاريخ 2004/10/03، موقع www.algazeera.net
2. عبد الحميد زعباط، "أسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية وآثارها على تنميتها"، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1995-1996، ص 217.
3. روبرت ريكويرو، تقرير أقل البلدان نمواً، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، 2002، ص 43.
4. صباح نعوش، "تأثير التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي"، تاريخ 2001/10/27، موقع www.ayna.com
5. صباح نعوش، مرجع سبق ذكره.
6. علي لطفي، "التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات أمام الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني المنعقد في مسقط، مارس 2007، ص 16.
7. علي لطفي، ص 19، مرجع سبق ذكره.
8. علي لطفي، ص 22، مرجع سبق ذكره.
9. كريم النشاشي وآخرون، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 103.
10. كريم النشاشي، ص 113، مرجع سبق ذكره.

11. Jeune Afrique, L'intelligent, N02057, du 13 au 19 juin 2000.
12. Ministère du commerce: Communication sur l'état d'avancement du dossier relative à l'accession de l'Algérie à l'OMC, Octobre 1998.
13. فارس مسدور، "انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2002/2001.
14. سالم توفيق النجفي، "اتفاقية الأوروغواي والمتضمنات الاقتصادية للزراعة العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 217، 1997، ص 74.
15. Hilel Hamadache, Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie « syndrome hollandais et échangeabilité », thèse de master of science de l'institut agronomique méditerranéen de Montpellier n 103, 2010 ; p59.
16. M.A.D.R/D.S.A.S.I/S.D.S.A, Statistique agricole- commerce extérieur agricole (Evolution des échanges extérieurs globaux) de les années 2007, 2008, 2009, 2010.
17. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 335.
18. وزارة التجارة الجزائرية 2012، الموقع، <http://www.mincommerce.gov.dz>
19. فضل علي مثنى، "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية"، مكتبة مدبولي، 2000، ص 88.
20. فارس مسدور، مرجع سبق ذكره.
21. عبد الواحد العفوري، "العولمة و الجات (التحديات والفرص)"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 155.
22. المنظمة العالمية للتجارة، تاريخ 14 مايو 2011، ساعة، 22:46، الموقع، Cubouira.3oloum.org/t22.topic.
23. مصطفى بن بادة، وزير التجارة الجزائري، "الجزائر تجيب على 1.933 سؤال الانضمام إلى المنظمة"، جريدة البلاد، الأربعاء 23 ديسمبر 2015، الموقع، www.elbilad.net/flash/detail?id=6982